تخصص: ماستر اللسانيات التطبيقية

السداسي الأول

المحاضرة الرابعة

أمثلة واقعيّة لتدخُّل اللّسانيّات التّطبيقيّة(2)

إعداد:أ.د/محمد خاين

1-في الميدان التعليمي:

في الوقفة الموالية سنعرض تجربة سويسرية في التعليم الثانوي، وتحديدا حينما تكون اللغة الثانية وسيلة للتعليم لا موضوعا له، في أقسام ثنائية اللغة(Bilingue). وحتى نكون أكثر دقة، فإن المعاينة ستنصبّ على تعليمية المواد حينما تتمّ جزئيا بغير لغة الأم. وهي حالة مشابهة لكثير من الممارسات التعليمية التي تقع في البلاد العربية، وكان هذا سببا كافيا بالنسبة إلينا لاختيار هذه الحالة. وذلك بغية التعرف على الكيفية التي يتم بها تقويم هذه الممارسات، في ضوء ما توفّره اللسانيات التطبيقية من إجراءات وأدوات، ومرجعية نظرية مسترفدة من التراكم العلمي النظري، وخاصة في حقل الدراسات النفسية، واللسانية التقابلية، من منطلق أن الصعوبات في مثل هذه الحالات تكون مضاعفة(لسانية تتصل باللغة الثانية وسيلة التعليم، ومعرفية مرتبطة بالمادة موضوع التعليم).

وهو ما يعني أن الإشكالية التي سنقف عليها تتَّصل بالوجه اللساني ذي الصلة بالتعليم ثنائي اللغة. وكانت عينة الدراسة في هذه المعاينة فئة عُمْرية أعلى من سن الخامسة عشرة، ناطقة بالفرنسية، وتعليم المواد يتم معها بالألمانية، وبناء على رغبة المعنيين، والمواد المعنية بالتدريس هي: فنون بصرية، بيولوجيا، فلسفة، فيزياء، بمعدل ست حصص أسبوعيا.

قام فريق البحث المكلف بإنجاز هذه الدراسة الميدانية بجمع كافة المعطيات الكمية(المتصلة بكفايات المتعلمين في اللغة الثانية وتطورها)، والمعطيات الكيفية التي كانت غرض هذه الدراسة. وقد

نوّع الفريق من مقارباته(تسجيل الحصص الدراسية محل المعاينة- حوارات مع المعلمين- استبيانات- اختبارات...)، وذلك لأجل الوصول إلى وصف دقيق للممارسة التعليمية ثنائية اللغة، وقياس مدى نجاعتها، والعوائق اللغوية التي تعيق السير الحسن لها، وقياس درجة تحقُّق الانغماس اللغوي(L'immersion linguistique)*. وقد تمركز الاهتمام على المعطيات النوعية المجمّعة نظرا لكونها الكفيلة بتقديم الإضاءة المتكاملة عن طبيعة هذا التعليم الممارس في محيط إغماسي(Immersif).

وقد قام فريق البحث بإجراء خمسة عشر حوارا شبه موجّه، دارت حول الكفاية اللغوية للمعلمين، وخبراتهم التعليمية، والمواد التي يضطلعون بتدريسها، ومفهومهم للثنائية اللغوية، وتخطيطاتهم للفعل التعليمي، وموقهم من لغة عمل المتعلمين. وتم تسجيل حوالي أربعين درسا متنوّعا وفي مستويات تعليمية مختلفة(من السنة الأولى إلى الثالثة). كما وقعت الاستعانة بالتوثيق المدرسي في هذا الشأن، لأجل تقديم دراسة موضوعية قائمة على قراءة وتأويل علميين للممارسات المنجزة.

تأسيسا على ما تقدم بيانه تم رسم خطة للعمل تقوم على:

أ-حوارات شبه موجهة مع المعلمين، وتمّ فيها التعرض لتجاربهم، وممارساتهم التعليمية داخل فصول الدراسة.

ب- تسجيلات الدروس الإغماسية التي تعكس التفاعلات الممكن ملاحظتها في الحين.

وهذا لأجل مقارنة المعطيات، والتعرف على تمثُّلات المعلمين وتحديدها وفق ما قدمها أصحابها في الحوارات المنجزة معهم في ضوء الممارسات الفعلية التي أثبتتها التسجيلات السمعية البصرية.

وكانت بؤرة الاهتمام في هذه الدراسة هي استعمال اللغتين(لغة الأم واللغة الثانية)داخل الفصل الدراسي، والكيفية التي يواجه بها المعلمون الصعوبات التي تعترضهم في أداء مهامهم، والوقوف على مدى تطابق المعاينة مع التوصيفات ومفهمة الأوجه اللسانية للصعوبات، والأدوار المفترض منهم القيام بها بوصفهم معلمي مواد غير لغوية بلغة ثانية، وفق زاوية نظر لسانية متخصصة في اللغة الثانية(فريق البحث).

ومن النتائج المتوصل إليها بعد المقارنة بين الممارسات المصرح بها بتلك المثبتة بالتسجيلات:

---

* وهو أن تُعلَّم اللغةُ باللغة ذاتها، ويُحظَر على المتعلِّم في حصة اللغة الثانية أو الأجنبية الحديث بغير اللغة موضوع التعلم، وتعرف في الدراسات الغربية كذلك بما ترجمته الحرفية الحمام اللغوي(Bain linguistique)، وفي هذا المعنى يقول عبد الرحمان الحاج صالح: "أن ينغمس في بحر أصواتها كما يقولون لمدة كافية لتظهر فيه هذه الملكة"

أ-يتم التدريس باللغة الثانية، ولا يقع الالتجاء إلى اللغة الوسيطة(لغة الأم) إلا نادرا من طرف المعلمين(حالة الانسداد التام)، ومرد هذا السلوك التعليمي وعي المعلمين التام بأهمية عدم إقحام لغة وسيطة، تفاديا للتداخل السلبي الذي قد يؤثر على فهم المتعلم، ويعيق تطور كفايته اللغوية، ويجعله أسير الحل السهل(الترجمة)، على الرغم من عدم وجود نصوص رسمية تبيح أو تحظر هذا السلوك التعليمي.

ب- لا يولي المعلمون أهمية كبيرة للجانب اللغوي في العملية التعليمية من حيث تصحيح الإنتاج الشفوي للمتعلمين، انطلاقا من كون اللغة في هذه الممارسة وسيلة وليست غاية، وتجنبا لإصابتهم بالإحباط، وصرفهم عن المضمون العلمي، فالغاية في هذه الدروس هي وصول الرسالة، وتحقق الفهم، فوظيفة اللغة براغماتية صرف، وتصحيح الأخطاء يتم بكيفية غير صريحة.

ج- ما يعرف عن النشاط التعليمي أنه يقوم على تسيير وبناء وإعادة بناء متواصلة لنسق معرفي قار نسبيا بفعل الإسهام المتواصل في تحويل المعارف والخبرات وإعادة هيكلة المفترَض وجودها قبليا، لكن الأمر يختلف في حالة التعليم الإغماسي، والذي تكمن صعوبته في التوازي الحاصل بين المعوِّقات العائدة إلى طبيعة المادة، والغموض الملازم أحيانا للغة التدريس، مما ينجرّ عنه جملة من المثبطات الإضافية التي يخلو منها التعليم باللغة الأولى بالنسبة لمتعلمين لم يكتمل تعلُّمهم للغة الثانية بعدُ.

وكما أشرنا من قبل فإن فريق البحث حصر اهتمامه في الصعوبات الناجمة عن استعمال اللغة الأولى، فوجدها تقع في حالة تقديم مصطلحات جديدة كما في دروس البيولوجيا، إذ يضطر المعلم إلى الترجمة التي يرى فيها الحل الأمثل، نظرا لكون الصعوبة مضاعفة(لسانية ومعرفية مفهومية). والتغاضي عن تصحيح الأخطاء النسقية الشفوية ما لم تتكرر أو تتدخل في التأثير على الفهم العام لموضوع الدرس، ويرجع السبب لدى المعلمين- كما سبقت الإشارة- لإيمانهم أن تسيير هذه الصعوبة بالتصحيح المتكرر غير مجْدٍ ويحدُّ من قدرات المتعلمين، ويعرضهم إلى الإحباط، والإحراج أمام الزملاء وبالتالي فإن الخوف من الوقوع في الخطأ يدفعهم إلى الإحجام عن المشاركة والاستفسار والتدخل وطلب التوضيحات، ومن ثمة يؤثّر هذا على مستوى تحصيلهم العام. إلى أن تعامل المعلمين كان مختلفا مع الإنتاج الكتابي، إذ يحرصون على تصحيح كل الأخطاء النسقية، ولكنهم لا يدخلونها في التقويم العام للمتعلمين.

وعند مقارنة المصرَّح به مع المسجّل تبين لفريق البحث أن التصحيح الضمني هو السائد فعلا في الممارسة اللغوية السائدة داخل الفصل، كما تبين أن المعلمين يلجؤون إلى إجراءات يمكن وصفها بالوقائية، وذلك عبر توقع الصعوبات التي يمكن أن تصادف المتعلمين، فيحضّرون لها الحلول المسبقة التي يرون أنها مناسبة، ومن أمثلتها: تجنب الإكثار من النصوص الطويلة، والحرص على استخدام الوسائل التوضيحية، كالصور، والرسومات، والأفلام، وللتحقّق من الفهم السليم يعْمَد المعلمون إلى الإكثار من الأسئلة التقويمية التي تتطلب إجابات فردية محددة، ومطالبة المتعلمين بإعادة الصياغة المفاهيمية لما تمّ تلقيه، وبأكثر من أسلوب، أو نسق لغوي، وهو ما يمكن اختصاره في استراتيجيات: التكرار وضرب الأمثلة، وتفعيل سياق الدرس، واتخاذ لغة الأم نقطة ارتكاز في بعض الوضعيات التعلّمية من خلال استثمار التشابه النسقي رسما أو لفظا في انتقاء بعض الألفاظ والمصطلحات، وهو ما يعرف في الفرنسية بـ(Paraphrase).

ما يلاحظ على الإجراءات المتبعة في التعامل مع حالات الدروس المقدمة في الفصول الثنائية، أنها تدخل في صميم التطبيقات اللسانية المسترفدة من مرجعيات لسانية ونفسية، كالإغماس اللغوي، واتخاذ لغة الأم نقطة ارتكاز في بناء التعلُّمات بوساطة تفضيل المتشابه من الألفاظ ببين اللغتين، وتوقُّع الصعوبات، واتخاذ الإجراءات الوقائية، وهذا بفضل الخبرة المكتسبة، وكذا من خلال الإدراك لمناطق التداخل الإيجابي والسلبي، ممّا يسمح باستثمار المعطيات المجمّعة من مثل هذه الأوضاع في الإعداد الجيد للدرس، وفي تقديمه. وهذا مما تمّ التُوُصِّل إليه في الدرس اللساني التقابلي، والتكرار الذي هو من مرتكزات النظرية السلوكية، وتفادي المبالغة في تصحيح إنتاج المتعلمين وهو إجراء مستجلَب من الدراسات النفسية، وممّا أثبت جدواه في تعليمية اللغات الأجنبية للمبتدئين.

2- في ميدان التواصل الرقمي:

مما يبدو أنه من المشاكل ذات الطبيعة اللغوية التي أثارت اهتمام الباحثين، واستدعت تدخل اللسانيات التطبيقية، نمط الكتابة المستحدَث في ميدان التواصل الرقمي(رسائل إليكترونية، رسائل قصيرة، دردشة عبر شبكات التواصل الاجتماعي)، وهو ما سيكون محل معاينة في هذه المحطة من خلال دراسة مبكِّرة أنجزها اللساني الفرنسي فرانسوا ريشيدو(François Richaudeau)* .

*François Richaudeau(1920-2012): باحث ولساني متخصص في اللغة المكتوبة، والقراءة، خلف العشرات من المؤلفات في الموضوع من أهمها: Linguistique pragmatique (1981)، Le langage efficace (1973)، La lettre et

وكان مرتكز هذه الدراسة الميدانية النظريات اللسانية، وخاصة في منجزها البِنَوي، الذي تعرض للعلاقة ما بين اللغة المنطوقة والمكتوبة، عبر كتابات سوسير ومن جاء بعده، والتي تتفق في مجملها على أن اللغة– الأصوات– والكتابة نظامان منفصلان، وأن السبب الوحيد لوجود الثانية هي تمثيل الأولى، وأن الجملة تنتمي إلى اللغة لا إلى الكتابة. وهي الفكرة التي تتفق والطرح الذي قدمه ابن جني بمئات السنين قبل أن تقرّه اللسانيات الحديثة، وذلك في توصيفه للغة على أنها:" أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم".

وبعد استعراض فرانسوا ريشيدو خصائص الكتابة، وقدرتها على تثبيت اللغة، وذلك بغية الوصول إلى مقاربة مواصفات الكتابة عبر هذه الوسائط الجديدة، إن كانت تستوفي هذه الخصائص أم تتمرد عليها، وإن كان هذا يشكل فعلا مشكلة تستدعي تدخل اللسانيين لحلها، وترشيد هذه الكتابة.

وقد انطلق الباحث في دراسته من مدونة نصية فعلية مشكلة من سبع وثمانين(87) رسالة إليكترونية قوامها أربع وستون وخمسمائة(564) جملة، وعدد كلماتها ثمانية آلاف وأربعمائة وخمسون(8450) كلمة، وقد أوصله التحليل الكمي الأوّلي إلى:

-564جملة/87رسالة=6.5جملة في كل رسالة.

-8450كلمة/87رسالة=97جملة في كل رسالة.

-8450كلمة/564جملة=15كلمة في كل جملة.

ومما خرج به من هذا التحليل الكمي، هو أن كلمات كل جملة موافق للجملة المعيارية الفرنسية(14.5 كلمة في كل جملة)، ونشير ههنا أن المدونة التي اشتغل عليها الباحث متنوعة، وتخص فئات اجتماعية عديدة(أساتذة جامعيون في نهاية المسار، شبان جامعيون، فئات عمرية متوسطة، مراهقون، من جنسيات فرانكفونية مختلفة).

وقد انْبَنتِ الدّراسة على جملة من الفرضيات التي ظهرت على شكل أسئلة من شاكلة: أين يمكن إدراج هذه الكتابة؟ هل هي ثمرة المنطوق أم المكتوب؟ أهي لغات(بصيغة الجمع) أكثر فاعلية، وأكثر تحقيقا للاقتصاد اللغوي؟ هل علامات الوقف فيها حيادية أم فاعلة في السياق، وتضفي الدفء والحرارة على النصوص المتداولة؟.

Manuel de typographie et de mise en page(2005)...، Écrire avec efficacité (1992)، l’esprit (1965)

وقد خلُص الباحث من تحليله لهذه المدونة النصية إلى أن تصنيف الرسائل بناء على قاعدة المعيار والاستعمال. تؤكّد تفرّع الرسائل إلى خمسة أصناف:

أ–رسائل صحيحة صادرة عن ناشرين.

ب–رسائل شبه صحيحة مرسلة من قبل جامعيين.

ج– رسائل غير صحيحة مرسلوها جامعيون.

د– رسائل حميمية غير صحيحة.

هـ – رسائل دردشة غير صحيحة.

وبناء على هذا التصنيف أصدر جملة من الأحكام التي تدخل في باب التوصيف للظاهرة، ومن جملة ما قرره بشأنها هو أنه لا يمكن إخراجها من دائرة الكتابة التي تثبِّت اللغة، ومسوّغ هذا الحكم هو التأطير اللساني النظري الذي بنى عليه دراسته، والذي سبقت الإشارة إليه، ومن مواصفاتها أنها كتابة تخلو من التكرار، والانقطاع الذي تشتهر به اللغة المنطوقة، وكذا اشتمالها على علامات الترقيم، وهي إحدى أهم سمات المكتوب، إضافة إلى الصور المصاحبة، التي يكثر استخدامها بوصفها آلية تواصلية مقربة للدلالة، وتضفي المرح على هذه النصوص، وخاصة في الرسائل الحميمية، وفي الدردشة، وهي من الأمور الذي تعطي الدفء للنصوص، وهي سمة مفتقدة في الكتابة المعيارية. وما يجعلها تختلف عن الكتابة الموصوفة بالمعيارية هو عدم احتفال كاتبيها بالأخطاء، بل أضحى الخطأ صفة ملازمة لها.

كما لاحظ التجاءها إلى الاختصار وإقحام الأرقام ومزجها مع الحروف اللاتينية، وقد مثل لها بنماذج من الفرنسية والإنجليزية*. ولكن ما يلاحظ على هذه الدراسة أن الباحث وقف متردّدا بإزاء الأسئلة التي طرحها، ولم يجزم بإجابة صريحة، واكتفى بالقول إنها نظام كتابي مستحدث بغية التكيف مع متطلبات التواصل الذي ينحو إلى العالمية في هذه القرية الكونية، بنزوعه نحو نظام كتابي

*من الأمثلة التي ساقها الباحث تدليلا على الظاهرة:ASV=âge, sexe, ville، Pkoi=pourquoi، Pke=parce que، 6U=see you، 4U= for you... ونضيف لها نحن ظاهرة خاصة باللغة العربية التي أصبحت تكتب بالخط اللاتيني في الرسائل القصيرة، والرسائل الإليكترونية، وعوضت فيها بعض الحروف العربية التي لا وجود لها في النظام الكتابي اللاتيني بأرقام كـ: ع=3، ح=7، ق=9، ت=6...

فكري(Idéographique)* في بعض مكوناته(صور، أرقام محمّلة بدلالات أضحت معروفة ومتواضع عليها بين كل المتواصلين، مختصرات...). ومن ثمة بقي السؤال مطروحا: هل هي صيحة عصر(موضة)، أم هي الكتابة المستقبلية؟.

وتجسّد تدخل اللسانيات ههنا في موضعة الظاهرة في مكانها الحقيقي، وعدم إعطائها الحجم الذي لا تستحقه، بفعل كثرة الشكوى والتنديد من قبل المحافظين الذين ينظرون لمثل هذه الظواهر على أنها مشاكل تستدعي التدخل، لأنها تمثل تلوُّثا لغويا تجب محاربته، وأنها خطر يهدد الكتابة النمطية، وهو ما حاول الكاتب تفنيده، بكونها لا تشكل ظاهرة تنسحب على كل أشكال الكتابة المعاصرة، وتبقى مرتبطة بقنوات اتصالية بعينها دون غيرها، ومحدودة التأثير، وهي أسلوب كتابة لفئة محدودة من الناس، وليست عامة، بدليل أن فريقا ممن تعرّض الباحث لنمط كتابتهم عبر هذه الوسائط الجديدة ملتزم بقواعد الكتابة المتعارف عليها بصورة كلية أو شبه كلية. وقد اقتبس لتبرير موقفه هذا مقولة للباحث الإعلامي الكندي الشهير، المعروف بنبي العصر الإليكتروني ماك لوهان (McLuhan):" الرسالة هي الوسيط أو القناة الناقلة".

3- في الميدان الطبي:

ستكون الوقفة الموالية حول تدخُّل اللسانيات التطبيقية في الممارسة الطبية، وتمظهرات هذا التدخل، والتي تتبدى على مستوى تبادل المعارف والمعلومات الطبية بين الطبيب المعالج والمريض، وعلى مستوى الوثائق الطبية الموجهة إليه، وإلى عائلته والمحيطين به، انطلاقا من حقيقة أضحت مسلَّمة من مسلّمات الممارسات الطبية في الغرب، والتي مؤداها الحقّ في الإعلام الطبي، وإشراك المريض في القرارات الطبية التي تخصّه، وذلك عن طريق إبلاغه وإفهامه بكل الحقائق التي تخص وضعه الصّحي، وطرح كل البدائل الممكنة بتداعياتها المختلفة، بغية اختيار الأفضل والأنجع من بينها علاجيا.

ولما كان هذا الحق في الإعلام وتبادل المعلومات يقوم على اللغة، أضحت الممارسات اللغوية السائدة في المستشفيات والعيادات الطبية، وفي الوثائق الطبية وبين المعالِجين والمعالَجين محل دراسات بين – تخصصية في حقول معرفية شتّى، ما يهمُّنا منها ههنا هو التراكم المعرفي الحاصل في المجال اللساني، وبالضبط موقعية اللسانيات التطبيقية وكيفية تدخلها، في ترشيد وتوجيه الممارسة اللغوية في هذا الميدان.

---

* النظام الكتابي الفكري(Idéographique): هو أحد النظم الكتابية العالمية الثلاثة التي ما زالت سائدة إلى الآن في تدوين اللغات(النظام المقطعي، النظام الألفبائي، النظام الفكري)، ومن أشهر اللغات التي تكتب به الصينية، ويقوم على فكرة أنه لكل مفهوم صورة كتابية، ويتسم بالتعقيد، واللانهائية، نظرة لكثرة المفاهيم في اللغات.

ولتبيان دور اللسانيات بعامةٍ في هذا الميدان، وقع اختيارنا على الممارسات اللغوية التي تخص فئة معينة من المرضى، للبحث في كيفية التعامل معهم لغويا، وهم مرضى السرطان، انطلاقا من دراسة ميدانية انصبّت على الوثائق الطبية الموجهة إليهم، وكذا العلاقات المعقودة بينهم وبين الأطباء المعالجين في فرنسا. وسبب الاهتمام باللغة المتداولة في هذا القطاع يرجع لأهمية التواصل اللفظي في المسار العلاجي للمريض، وقيمة الكلمة من حيث الحمولة الدلالية والمساحة المفهومية التي تشغلها، في مجال يقع التعامل فيه بشبكة مصطلحية بالغة التعقيد.

وقد تعرض الباحثون في دراستهم هذه إلى السياقات الفاعلة، والرهانات المعقودة على اللغة، والنصوص القانونية المنظمة للممارسات الطبية التي تخص هذه الفئة من المجتمع، وذلك يرجع إلى خطورة المرض، وتأثيراته على مختلف مناحي حياة المريض الأسرية والمهنية والاجتماعية والجنسية....

ولإبراز أهمية البعد اللغوي في العلاج انطلق الباحثون من فرضية مؤداها، أن الشرط الأساسي لتبادل لغوي ناجح بين المريض والطبيب، وكل مستخدمي الصحة المعنيين، وكذا المحيطين بالمريض من أهل وأقارب هو التحدث باللغة نفسها (القصد هنا امتلاك رصيد لغوي بحمولة دلالية واحدة بين المرسل والمتلقي)، وتقاسم سَنَن مشترك. ولكنّ الملاحظ ميدانيا أن إقحام مستخدمي الصحة للمصطلحات الطبية في ثنايا خطاباتهم يُلْغِزُها، وبالتالي يعطّل عادةً التبادل المرغوب فيه في هذا الوسط، ويجعل انتقال المعلومات وتحويلها، وامتلاكها عملية جدُّ معقدة، وتصير محلا لتأويلات خاطئة مؤثِّرة على المسار العلاجي، بفعل تأثيرات نفسية وعوامل خارج لسانية، تتدخل فيها تمثُّلات (Représentations)المرضى والمحيطين بهم وكذا صورة المرض.

ومن ثمة فإن هذا مما يعطي اللسانيات شرعية التدخل عبر تقديم الآليات لممارِسي الصِّحة، وذلك من خلال تهيئة المصطلحات الطبية وتيسيرها وجعلها في متناول المعنيين(مرضى، أقارب، محيط...)، وتأسيسا على ما تقدم تكون بؤرة الاهتمام هي البحث في الكيفية التي يتمّ بها تبادل هذه المصطلحات من حيث العرض والتركيز أو التجاهل والإبعاد، والوسائل المفعِّلة للموارد اللغوية التي يُستهدَف من خلالها بناء وإعداد خطابات مناسبة، تأخذ بالحسبان كل ما من شأنه أن يهدِّد بنَسْف التواصل السليم ما بين جميع الأطراف، كالتمثُّلات المشار إليها من قبل.

وهو ما يوصلنا إلى مرتكزات الاشتغال اللساني، والذي ينبغي له أن يتمحور على مبدأ العمل على تحقيق لغة مشتركة، قوامها جملة من التواضعات التي تخصّ الكلمات المتداولة من حيث حمولتها

الدلالية ومساحتها المفهومية ومرجعياتها، ضبطا وتنظيما، وههنا مكمن الصعوبة، وموضع الإشكال المتمركز حول سؤال الصلاحية. أي أن العمل اللساني مصطلحي خطابي بامتياز، إذ إنّه يتأسَّس على مبدأ التهيئة المصطلحية، التي تقوم على تقريب اللغة الطبية من المعنيين بالعلاج، وتيسير الولوج إلى مضامينها، والتخفيف من حدّتها عندما يتعلق الأمر بالأمراض الخطيرة، وذلك لغرض الوصول بالمريض إلى قبول التعايش مع مرضه، حتى يؤتي العلاج جدواه، وهي عمليات نفسية كما هو ملاحظ منطلقها اللغة، ووسيلتها الخطاب، الذي يحمل في بعض مرتكزاته أبعادا تعليمية كتحويل المعرفة الطبية، واختزالها وجعلها في متناول المريض والمقرّبين منه، وتيسير مصطلحاتها المفتاحية.

وبعد أن قدّم الباحثون رؤيتهم وتوصيفهم للممارسات اللغوية المكرّسة في الوسط الطبي، سواء أكانت شفوية أم كتابية، وتحديد المواقع التي يمتلك اللساني شرعية التدخل فيها، عَرض التأطير النظري اللساني الذي يمكن الإفادة منه في هذا الوسط في تقديم الإضافة الناجعة، والتي يمكن إجمالها في: تحليل الخطاب، بوصفه دراسة للغة في حالة استعمال، ولسانيات الملفوظ، الدلالة والتأويل، وقضايا الحجاج، ولسانيات النص فيما يخص قضايا الاتساق والانسجام، واللسانيات التداولية، والمصطلحيات.

وقد ركز الباحثون عملهم على الوثائق التي تخص المرض والموجَّهة إلى المرضى وعائلاتهم، والمنجزة من قبل الهيئات الطبية المعنية، وكذا تلك المنجزة من قبل جمعيات ومنظمات محاربة السرطان والتوعية بمخاطره، والداعية إلى الفحص المستمر، عملا على الكشف المبكر له حتى يسهل علاجه. وقد عمل الباحثون على إبراز –وبصورة إجرائية– كيفية الإفادة من المنجز اللساني النظري في إعداد هذه الوثائق. وفق غائية تداولية تأثيرية.

4– خلاصة:

ما يخلص إليه الدارس من استعراض هذه النماذج والأمثلة لتدخل اللسانيات التطبيقية في ميادين الحياة المختلفة أنها:

1- لا تدعي امتلاكها الحل السحري لكل مشاكل اللغة في المجتمع.
2- وظيفتها استشارية تقوم على النصح والاقتراح وعرض البدائل الممكنة.
3- تؤمن بالتعاون مع التخصصات الأخرى في مقاربة الظواهر اللغوية الاجتماعية.
4- منفتحة على كل الميادين، وما الأمثلة السالفة الذكر إلى عينة لما يمكن أن تسهم به.